الروابط الاسمية وأثرها في سبك النص القرآني
الرابط الضميري نموذجاً

د. عبد الفتاح فرح ضو*

ملخص البحث:

تناول هذا البحث الروابط الاسمية وأثرها في سبك النص القرآني، واتخذ البحث الضمير نموذجاً لذلك، وقد جاء البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة، ومن خلال البحث تبين لنا أن الأصل في الربط النصي في القرآن الكريم يكون بالضمير، وقد يكون هذا الضمير بارزاً أو مستتراً. والربط بالضمير يكون في عناصر الجملة الداخلية، أو بين الجملة وما يجاورها من جمل، وتبين لنا كذلك أن الجمل التي كانت في حاجة إلى رابط يربطها هي جمل صغرى في الأساس، ولمعظمها موقع من الإعراب كجملة الخبر، وجملة الحال، وجملة الصفة، وجملة الشرط وجوابه، أمّا جملة الصلة والجملة التفسيرية فهاتان ليس لهما موقع من الإعراب، فالضمير فيهما لإزالة الإبهام فيما قبلهما. كما نجد الضمير رابطاً في بدل البعض من كل، وبدل الاشتمال، ومعمول الصفة المشبهة، وألفاظ التوكيد المعنوي.

Search Abstract

This research dealt with the nominal links and their impact on the founding of the Qur'anic text. The research took conscience as a model for this. The research came in an introduction, two researchers and a conclusion. And linking conscience is in the elements of the inner sentence, or between the sentence and the adjacent sentences, and we also show that the sentences that needed to link the link is a small sentence in the basis, and most of the site of expression such as news sentence, sentence case, adjective sentence, and sentence condition His answer, as for the sentence and the explanatory sentence Vaptan have no position of expression, the conscience to remove the thumb before them. We also find a conscience link in the allowance of some of each, and the inclusion of, and the characteristic of suspicious, and the words of moral affirmation.

* أستاذ النحو المشارك بجامعة الأمير سطام بن عبد العزيز

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وبعد:

فقد بحث قدماء علماء اللغة العربية في عوامل الترابط النصي، وفي الروابط التي تحقق العلاقات النحوية بين الألفاظ والجمل والإعراب، وبحثوا كذلك في الروابط اللفظية، والروابط الدلالية بين الألفاظ والجمل، ووقفوا على الجوانب النحوية التي تحكم الجمل وترتيب الألفاظ فيها، والتراكيب التي تحقق المعنى المفيد.

والعلماء في مسيرتهم البحثية تلك دعوا إلى انسجام الأصوات داخل الكلمة الواحدة، فعابوا تنافر الحروف، كما دعوا أيضا إلى انسجام الكلمات مع غيرها، فعابوا تفكك التراكيب وعدم اتساقها،

وقد سعى العلماء إلى تأكيد الانسجام والاتساق بين الألفاظ والجمل وهو ما يعرف بـ(السبك) والسبك هو: تلك العملية التي تقوم على الانسجام الصوتي في بنية الكلمة الواحدة, وانسجام الكلمة مع ما جاورها من كلمات, لتكوّن نصاً مفهوما, فبانسجام الكلمات تلتحم الألفاظ, وتجرى على اللسان سهلة ميسرة, والاتساق والتماسك بين أجزاء النص على مستوى الألفاظ يسمى الاتساق اللفظي, الذي يكون أساساً في العناصر اللغوية التي تربط بنية الجمل المكوّنة للنص, والعناصر اللغوية الرابطة لجمل النص كثيرة ومتعددة, منها الاسمية والحرفية, ومنها اللفظية والمعنوية, والعناصر اللفظية الرابطة متعددة منها: الضمائر, أسماء الإشارة, وحروف العطف وغيرها.

ولما كانت الضمائر من أهم العناصر اللفظية التي تمثل رابطاً بين أجزاء النص القرآني، ذاك النص المعجز في لفظه، وفي معناه، وفي بيانه، قامت هذه الدراسة لتكشف أثر الرابط الضميري في سبك النص القرآني، وقد جاءت الدراسة في مقدمة ومبحثين وخاتمة:

المبحث الأول: السبك النصي والروابط اللفظية.

المبحث الثاني: الرابط الضميري وأثره في سبك النص القرآني.

الخاتمة: وقد شملت خلاصة البحث ونتائجه.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث في كونه يبحث أثر الرابط الضميري في سبك نص متعبد بتلاوته، نص لم يحرف ولم يبدل ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وبذلك فهو نص

مقدس يستحق دراسة مكوناته من ألفاظ وجمل علها تكون شواهد ومرجعيات يحذو الكتّاب حذوها.

أهداف البحث:

1-بيان أهمية الروابط اللفظية الاسمية في العربية بعامة.

2- الكشف عن أثر الرابط الضميري في سبك النص القرآني.

الكلمات المفتاحية:

النص __ سبك _ الروابط __ النص القرآني

المبحث الأول

السبك النصي والروابط اللفظية

إذا بحثنا عن الدراسات النصية في أعمال النحاة العرب القدماء نجد أنهم قد قصّروا لحد ما في معالجة النصوص العربية معالجة تامة تكشف عن العلاقات التي تربط بين أجزاء النص الواحد, وهم بذاك لم يتجاوزا الجملة إلى العلاقات التي تربط الجملة بالسياق الكلي للنصّ, مع أن الجملة تعد اللبنة الأولى في النص المتكامل, وهم في سعيهم ذاك تركوا عن قصد التعامل مع النص المتكامل لعلماء البلاغة الذين تجاوزا العلاقة بين أجزاء الجملة إلى العلاقات النصية التي تجمع بين الجمل في نص واحد, ونجد ذلك جلياً عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز) ذلك الكتاب الذي عالج فيه النصوص معالجة نحوية, وجعل الوظائف النحوية هدفه في تحليل النصوص على عكس ما سطره في كتابه (أسرار البلاغة) الذي كان كتاباً بلاغياً صرفاً؛ لذا نجد أن علماء البلاغة من بعده قد حذوا حذوه في (أسرار البلاغة), وترفعوا عن مجاراة ما ورد في (دلائل الإعجاز), لأنه كان في مفهومهم أقرب إلى الدراسات النحوية منه إلى البلاغية.

ومعلوم أن النص العربي في مجمله هو مجموعة من التراكيب والإشارات الاتصالية التي ترد في تفاعل تواصلي[1], والأسلوب العربي بعامة يتميز بقوة العلاقة بين جمله, والترابط بين أجزائه, فالترابط يحدد أبعاد المعنى, ويرفع منه كل لبس وإبهام ؛ لذا كانت الحاجة إلى دراسة نحوية تجمع بين علم اللغة الجملي وعلم الاتصال, ومن هنا ظهر ما يعرف بنحو الجملة الذي يراد به المفهوم الشائع للنحو, كما ظهر نحو النص, وهو النحو الذي يدرس النص في ضوء وحدته اللغوية الكبرى, فيحلل الجمل في إطار علاقتها بما يجاورها, والكلمة وعلاقتها بأختها, كما يدرس

[1] مدخل إلى علم اللغة النصي ص 7

التشابك بين الجمل, ويدرس الوظيفة الدلالية للعناصر النحوية ويربطها بمضمون النص الكلي[1]

ومضمون النص الكلي يعني التماسك أو الترابط بين أجزاء النص، والتماسك النصي نوعان:

أ-تماسك نصي شكلي:

وهذا غالباً ما يكون بالألفاظ التي تحقق الترابط بين أجزاء النص كتكرار اللفظ، والضمير، واسم الإشارة، وأسماء الشرط التي كانت في أصلها تدل على الاسم الموصول مثل: (من وما)، وهذا يسمى في العربية بالسبك اللفظي، وروابطه نوعان:

1-روابط حرفية: كحروف العطف، وحروف الجر، وحروف الشرط.

2-روابط اسمية: كالضمائر، وأسماء الإشارة، وأسماء الشرط.

ويضيف بعضهم نوعاً ثالثاً وهو ما اختلف فيه بين الاسمية والحرفية نحو: إذ وإذا، ولو، ولولا [2]

ب- تماسك نصي معنوي:

وهذا غالباً ما يكون في الاتساق المعنوي بين الكلمة وما جاورها، وبين الجملة وأختها، وبين أجزاء النص الكلي. والبحث في هذا من اختصاص علماء المعاني.

وقد ذكرنا السبك أكثر من مرة فما حقيقة مراده؟ السبك بين الألفاظ يعني انسجامها قال أبو الإصبع المصري عن الانسجام: "هو أن يأتي الكلام منحدراً كتحدر الماء المنسجم, بسهولة سبك, وعذوبة لفظ, وسلامة تأليف حتى يكون لجملة من المنثور, وبيت من الموزون وقع في النفوس وتأثير في القلوب ما ليس لغيره"[3]وقيل عن اطراد الألفاظ " وهو أن تأتي منسوقة صحيحة التسلسل غير منقطعة, من غير ظهور كُلْفة على النظم, ولا تعسف في السبك بحيث يشبه تحدرها باطراد الماء لسهولته وانسجامه "[4], وقال أسامة بن منقذ " خير الكلام المحبوك المسبوك الذي يأخذ بعضه برقاب بعض "[5] وإلى هذا ذهب الجرجاني بقوله" معلوم أن ليس

([1]) نحو النص في ضوء التحليل اللساني للخطاب مصطفى النحاس. ص4

([2]) تحليل النص دراسة الروابط النصية لمحمود عكاشة 218

([3]) تحرير التحبير في صناعة الشعر وبيان إعجاز القرآن لأبي الإصبع352/2

([4]) الإيضاح للقزويني 534

([5]) البديع في نقد الشعر لأسامة بن منقذ 163.

النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض, وجعل بعضها بسبب من بعض "[1] وعنده أن ترتيب الألفاظ يكون مقيداً بوظائفها النحوية, فالمتكلم يتوخى معاني النحو في نظمه اللفظ[2].

ولو رجعنا لمفهوم السبك عند المحدثين لوجدناه يعني عندهم التماسك أو الترابط اللفظي على سطح النص من خلال وسائل لغوية تربط بين أجزاء الكلام، فيتحقق التلاحم النصي.

وهناك مصطلح آخر له علاقة بمصطلح السبك وهو مصطلح الحبك، ويراد به الالتحام بين أجزاء الخطاب. وجاء في معناه الاتصال والامتزاج والالتئام والالتحاق والتلاحق والاتساق [3].

وعندي أن السبك أمر شكلي يكون في اللفظ، بينما الحبك أمر معنوي يكون في المعنى. ويراد به الترابط الدلالي بين الألفاظ والجمل.

ولتحقيق مفهوم السبك لا بد من وجود ترابط يحدد أبعاد المعنى، ويرفع الالتباس؛ لأن الربط قائم بين جزء من الجملة الاسمية أو الفعلية، أو الجمل الأخرى بأنواعها المختلفة من شرطية وحالية وصلة وصفة وهذه لا بد من وجود ما يربطها بسابقها، ويربط داخلياً بيت ألفاظها برباط يحقق الانسجام اللفظي والمعنوي للجملة.

وقد شهد التركيب اللغوي في لغة العرب أنواعاً أخرى من الروابط غير التي ذكرناها، فقد وقع الربط في العربية بالاسم الظاهر وبالخصوص وبالعموم.

والربط في الأساليب العربية ليس محصوراً في الروابط اللفظية الحرفية منها والاسمية، فإذا نظرنا في الشعر العربي نجد أن الشعراء العرب قد بنوا قصائدهم بناء محكماً مرتبطاً بعضه ببعض محكوما بعاطفة جياشة ممزوجة بفكرة واضحة، مما يدل على أن الشعراء العرب كانوا يهتمون بالترابط في القصيدة الواحدة بعلاقة التوكيد، أو التعليل، أو الإجابة عن تساؤلات محددة أو غير ذلك، ونجد ذلك جلياً في قول أحدهم للآخر: " أنا أشعر منك. فقيل: وكيف؟، قال: لأني أقول البيت وأخاه، وتقول البيت وابن عمه"[4]

([1]) دلائل الإعجاز 55.

([2]) دلائل الإعجاز 51

([3]) الصناعتين للعسكري 142-142

([4]) الربط وأثره في التراكيب اللغوية 137

المبحث الثاني

الرابط الضميري وأثره في سبك النص القرآني

تُعرّف الجملة العربية بأنها لفظ مركب أفاد أو لم يفد، والمقصود بالتركيب هنا التركيب الإسنادي دون غيره من أنواع المركبات، ومعنى هذا القول إن الجملة العربية تتركب من مسند ومسند إليه، وهي نوعان جملة كبرى وجملة صغرى، والجملة الصغرى هي في حاجة دائمة إلى رابط يربط بينها وبين المسند إليه الموجود في الجملة الكبرى، وقد كثر دوران الضمير في اللغة العربية رابطاً بين الجمل، وذلك لكونه الرابط الأصل والأساس، وهو المعول عليه في الربط بين الجمل الصغرى والجمل الكبرى. وقبل الدخول إلى موضوع الرابط الضميري نقف يسيراً مع تعريف الضمير.

الضمير لغة:

الضمير هو: الشيء الذي تضمره في قلبك، تقول: أضمرت صرف الحرف إذا كان متحركاً فأسكنته، وأضمرت في نفسي شيئاً، والاسم الضمير، والجمع الضمائر [1].

الضمير في الاصطلاح:

والضمير في الاصطلاح يقال له المضمر والضمير وهما مصطلحان بصريان، والكوفي يسميه كناية ومكنياً؛ لأنه ليس بصريح والكناية تقابل الصريح، وهو لما وضع لمتكلم كـ (أنا)، أو المخاطب كـ (أنت)، أو الغائب كـ (هو)، أو لمخاطب تارة ولغائب أخرى، هو: الألف كـ (قوما وقاما) والواو نحو (قوموا وقاموا) والنون في نحو(قمن) [2].

والأصل في الضمير الإضمار وهذا مفهوم من تسميته فالمتكلم يضمر ما سبق ذكر لفظه، فيقدر ما يغني عنه في اللفظ مثل العائد على مفرد مذكر أو أثنى، وقد يبرز في اللفظ فلا يضمر للدلالة على عدده مثل إظهار ضمير المثنى والجمع، فلا يعاد ذكر الاسم السابق المتقدم، فيغني الضمير عن الاسم اختصاراً، ويغني عن الاسم إيجازاً؛ لأنك تستغني عن الاسم بالقليل من الحروف. والأصل في الضمير أن يدل على متقدم في اللفظ؛ لأن المتقدم يفسر المتأخر، وقد يدل على متأخر لعلل لفظية أو معنوية.

---

(1) لسان العرب مادة: ضمر 60/9

(2) النحو العربي أبوابه ومسائله محمود الدريني 82

والضمير واحد من روابط متعددة في الجملة العربية، بل من أهمها فهو أصل الربط؛ لذا نجده يربط به مذكوراً كقولنا (زيد ضربته)، ومحذوفاً مرفوعاً كقوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ سورة طه الآية 63.

بتقدير لهما ساحران، ومنصوباً كقراءة ابن عامر [1] في قوله تعالى: ﴿(وَكُلاًّ وَعَدَ اللّهُ الْحُسْنَى﴾ الحديد الآية 10. أي وعده وذلك برفع (كل) على أنها مبتدأ، أو خبر مبتدأ محذوف تقديره (أولئك)، ورُبط بالضمير محذوفاً مجروراً في قولهم: (السمن منوان بدرهم) أي: منه.

والضمير كما ذكرنا هو أقوى عناصر الربط النصي لتعذر الاستغناء عنه إلا بدليل يدل عليه؛ لذا نجده سيد الموقف في الربط بين الجمل الصغرى والجمل الكبرى، والجمل الصغرى هذه نجدها تقع في مواضع نحوية كثيرة وأهم هذه المواضع في القرآن الكريم ما يلي:

الموضع الأول: جملة الخبر:

جملة الخبر هي جملة مكملة للمبتدأ (المسند إليه), أو ما أصله المبتدأ, وهي قد تكون اسمية أو فعلية, أو شرطية, وهي في أساسها جملة صغرى تحتاج إلى رابط يربطها بالمسند إليه, أي هي في حاجة إلى ضمير يعود على المبتدأ لئلا تقع جملة الخبر جملة أجنبية عن المبتدأ, وقد جاء ذلك في كثير من آية القرآن الكريم ففي قوله تعالى ﴿وَاللّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ﴾ الأنفال: 67 فلفظ الجلالة في الآية مبتدأ والفعل (يريد) فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه تقديره (هو) يعود على لفظ الجلالة, وقد ربط بين المبتدأ والخبر, وعلى شاكلة هذا نجد كثيراً من الآيات القرآنية التي جاء خبرها جملة فعلية, ربط الضمير فيها بين المسند والمسند إليه, ولولا هذا الضمير لجاءت جملة الخبر أجنبية عن المبتدأ, فأحدث الضمير ربطاً معنوياً بين المبتدأ والخبر, وقد تكون جملة الخبر جملة اسمية وذلك كقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾ يس الآية: 12.

فنجد هنا أن ما أصله المبتدأ أي: اسم (إنّ) جاء ضميراً خبره جملة اسمية وفق الإعراب الآتي: (إنّ) حرف مشبه بالفعل واسمه الضمير (نات)، و(نحن) ضمير مبني في محل رفع مبتدأ، و(نحي الموتى) جملة من فعل وفاعل ومفعول في محل رفع خبر المبتدأ (نحن)، والجملة الاسمية (نحن نحي الموتى) في محل نصب خبر (إنّ)، ويرى بعضهم أن الضمير (نحن) توكيد للضمير (نا)، بذا يكون الخبر الجملة الفعلية (نحي)، والأول عندي أجود كما قال صاحب الجدول؛ لكون الضمير

(1) مغني اللبيب 647

(نحن) ضمير رفع و(نا) محلها النصب إلا إذا استعير الضمير (نحن) للنصب. [1]. وقد يكون المبتدأ اسم شرط وخبره جملة فعلية كقوله تعالى: ﴿مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللّهَ﴾ النساء:٨٠ ففي هذه الآية نجد أن المبتدأ قد جاء اسم شرط، ومعلوم أن هناك خلافاً بين النحويين في الخبر مع هكذا مبتدأ: هل الخبر فعل الشرط، أم الجواب الشرط، أم هما معاً؟ وهذا الخلاف لا يؤثر في حاجة جملة الخبر إلى رابط، وفي الآية الكريمة نجد أن فعل الشرط وجوابه (يطع وأطاع) قد اشتملا على ضمير رابط تقديره (هو) يعود على المبتدأ، وهذا الضمير ساعد في سبك الآية لفظياً، وحبكها معنوياً فلولاه لاختل المعنى.

وقريباً من هذا قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ الأعراف: 132.

ففي هذه الآية نجد الضمير الرابط الهاء في قوله (به)، ولو حذفنا هذا الضمير لانفصلت الآية إلى جزأين غير متصلين في المعنى، وكذا قوله تعالى: ﴿فمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَاباً لاَّ أُعَذِّبُهُ أَحَداً مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ المائدة: 115.

فنجد هنا أن ضمير الفاعل في فعل الشرط(يكفر) يعود على المبتدأ (من)، وضمير المفعول به في قوله (أعذبه) يعود كذلك على المبتدأ، وبالضمير حصل الربط بين المبتدأ وجملة الخبر فاستقام المعنى وبان المراد.

وقد تقع جملة الخبر شبه جملة (ظرفاً أو جاراً ومجروراً), وفي هذه الحالة لابد أن يتعلقا بمحذوف وجوباً, وقال بعضهم الخبر هو الظرف والجار والمجرور وحدهما, وقيل هما ومتعلقهما والمتعلق جزء من الخبر واختاره الرضي[2]وذكر ابن هشام: أن الخبر هو المتعلق واختلف في التقدير فقال الأخفش والفارسي والزمخشري (التقدير كان أو استقر), والصحيح عند جمهور البصريين أن تقديره (كائن), وعلى هذا القول بأن لهما متعلقاً تقديره (كائن) أو (كان) فإن الظرف أو الجار والمجرور بهما رابط يربطهما بالمبتدأ وسواء أكان الضمير مستكناً في المتعلق أو انتقل إلى الظرف فالرابط موجود[3]ومثال الظرف قوله تعالى: ﴿قَالُوا طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ أَئِن ذُكِّرْتُم﴾ يس: 19 فـ(طائركم) طائر مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة, وهو مضاف و الكاف ضمير مبني في محل جر مضاف إليه, والميم علامة الجمع, و(معكم) مع ظرف منصوب متعلق

(1) انظر الجدول في إعراب القرآن 294/11

(2) الربط وأثره في التراكيب العربية 139/1

(3) انظر المرجع السابق 139/1

بمحذوف تقدير (كائن أو يكون) خبر المبتدأ (طائركم) وفي المتعلق به المحذوف ضمير مستتر تقديره (هو) يربط المبتدأ بالخبر. وأمّا مثال الجار والمجرور نجده فيقوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَيْنَا إِلاَّ الْبَلاَغُ الْمُبِينُ﴾: يس الآية: 17.

فـ(ما) نافية، و(علينا) جار ومجرور متعلقان بمحذوف تقديره (مستقر أو كائن) خبر مقدم، و(البلاغ) مبتدأ مؤخر مرفوع، وفي المتعلق به ضمير مستتر يربط المبتدأ بالخبر، ولولا هذا الضمير المقدر لاختل المعنى ووقع الإبهام.

ومع إدراكنا التام لأهمية الضمير الرابط لجملة الخبر نتساءل: هل يجوز حذف هذا الضمير؟

في قضية حذف الضمير الرابط بين المبتدأ وجملة الخبر وقع خلاف كبير بين النحاة، ولكن سيبويه _رحمه الله_ ذهب إلى أنه لا يجوز حذف الضمير الرابط مطلقاً، ولكن بالتحقيق إن كانت جملة الخبر هي ذات المبتدأ في المعنى فالغالب أنها لا تحتاج إلى رابط، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ الإخلاص1 فإذا أعربنا (هو) فهو مبتدأ و(الله أحد) جملة اسمية هي خبر المبتدأ، وهي عين المبتدأ في المعنى؛ لأنها مفسِّرة والمفسِّر عين المفسَّر [1]، والجملة إذا كانت نفس المبتدأ في المعنى فهي بمثابة المفرد [2] والمفرد لا يحتاج إلى رابط وهي بالطبع كذلك، وهذا ما أشار إليه الصبان في حاشيته بقوله: " إذا كانت الجملة الخبرية نفس المبتدأ في المعنى اكتفي بها عن الربط، والمعنى أنه لا ضمير فيها؛ لأنه مستغنى عنه"[3]

الموضع الثاني: جملة الحال:

الأصل في الحال أن يكون مفرداً، ولكنه قد يأتي جملة، أو شبه جملة، وهنا لابد أن تؤول بمفرد مناسب، وجملة الحال في الأساس تتكون من مسند ومسند إليه سواء أكانت اسمية أم فعلية، والجملة التي تقع حالاً لابد لها من رابط يربط بين جزأيها المسند والمسند إليه، وفي الأصل تربط بالضمير، وقد تربط بالواو، وقد تربط بهما معاً، وفي بحثنا هذا سنتناول الجمل التي يتعين ربطها بالضمير فقط، وذلك يكون في المواضع الآتية:

1-الجملة المؤكدة لمضمون جملة سابقة: وذلك كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾ سورة البقرة الآية: 2.

---

(1) التصريح على التوضيح 202/1

(2) انظر شرح الكافية الشافية 343/1

(3) حاشية الصبان 197/1

فجملة (لا ريب فيه) حالية جاءت مؤكدة لمضمون الجملة التي قبلها، وهي (ذلك الكتاب) والرابط في جملة الحال هذه الضمير المتصل بحرف الجر (في)، والربط بالضمير هنا أفاد السبك.

2- الجملة الفعلية المصدرة بماض بعد(إلا)، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلاَّ كَانُواْ بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ الحجر الآية: 11.

فجملة (كانوا به يستهزئون) حال من الضمير (هم) في جملة (يأتيهم)، وقد ربط الضمير الجملة بصاحب الحال.

3- الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع غير المقترن بـ(قد)، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ سورة المدثر الآية: 6.

جملة (تستكثر) وقعت حالا من فاعل الفعل (تمنن)، وقد ربطت بالضمير المستتر (أنت)، ولم تربط بالواو، لأن الفعل المضارع يشبه اسم الفاعل في الوزن والمعنى، والواو لا تدخل اسم الفاعل، فكذلك لا تدخل شبيهه.

4- أن تكون جملة الحال بعد عاطف، وذلك نجده في قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ سورة الأعراف: 4:

فـ(بياتاً) مصدر وقع موقع الحال بمعنى (بائتين) وقوله: (وهم قائلون) جملة حالية معطوفة على (بياتاً) وربطت بالضمير (هم), فكأنه قيل: فجاءهم بأسنا بائتين أو قائلين من القيلولة[1] وعند المحققين أن الجملة الحالية إذا عطفت بأداة عطف حذفت منها أداة العطف لاستثقال تكرار أدوات العطف, ولكن الحق الذي لا شك فيه أنه إذا عطفت الجملة الحالية على حال بأداة عطف تحذف منها واو الحال وليس أداة العطف؛ لأن واو الحال تشبه أداة العطف, فيستثقل إثباتها مع أداة العطف[2], وحينئذٍ يكون الضمير هو الرابط ؛لأن الربط بالضمير في الجملة الحالية يغني تماماً عن الربط بالواو.

5- أن تكون الجملة الفعلية فعلها مضارع منفي بـ(لا) وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللهِ﴾ المائدة: 84.

وقوله تعالى: ﴿مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ﴾ النمل: 20.

---

(1) انظر الكشاف للزمخشري87/2 وانظر الدر المصون 252/5

(2) التصريح 611/1

ففي الآية الأولى جملة (نؤمن بالله) حال من الضمير المجرور باللام (نا)، ولم تقترن بالواو؛ لأن المضارع المنفي بـ(لا) بمنزلة اسم الفاعل المضاف إليه (غير) فأجري مجراه، ألا ترى أن معناه ما لنا غير مؤمنين، فلما لا يقال ما لنا وغير مؤمنين (هكذا بإثبات الواو)، لا يقال ما لنا ولا نؤمن، و(لا نؤمن) جملة حالية رُبطت بالضمير في (نؤمن) والتقدير غير مؤمنين [1].

وقد تقع الحال شبه جملة كالخبر والصفة تماماً، وحينئذٍ لا بد من رابط يربط شبه الجملة بصاحب الحال، ونجد ذلك في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ القصص: 79.

الجار والمجرور (في زينته) في موقع حال من فاعل الفعل (خرج) العائد على قارون، والهاء ضمير رابط بين الحال وصاحب الحال، ومعلوم أن الظرف والجار والمجرور إذا وقعا حالين يتعلقان بمحذوف تقديره (مستقراً) [2].

ثالثاً: جملة النعت(الصفة):

النعت هو التابع الذي يكمل متبوعة (المنعوت) بصفة من صفاته، أو من صفات اسم آخر له صلة بالمنعوت، وتنعت النكرة أو توصف في الأسلوب العربي دائماً بجملة مكونة من فعل وفاعل [3],أو مبتدأ وخبر، أو مكونة من شرط وجزاء، كما توصف بالظرف أو الجار والمجرور، وهذه الصفات تحتاج إلى ضمير يربط الصفة بالموصوف، ليحصل بهذا الربط اتصاف الموصوف بالصفة ويتحقق بذاك التخصيص أو التعريف المطلوب.

والرابط قد يكون ملفوظاً، وقد يكون ملحوظاً محذوفاً أو مقدراً، ومثال الرابط المذكور قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ البقرة: 281.

فنجد أن جملة الصفة (ترجعون فيه) قد اشتملت على ضمير يعود على المنعوت (يومًا) وهو مذكور في كلمة (فيه).

أما مثال الضمير المحذوف أو المقدر فنجده في قوله تعالى: ﴿اتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾ البقرة: 48.

---

(1) انظر البحر المحيط347/4

(2) التصريح608/1

(3) شرح المفصل 341/2

وتقدير القول: أي: لا تجزي فيه، وهنا نشب خلاف في المحذوف هل حذف الجار والمجرور معاً، أو حذف حرف الجر وحده، فانتصب الضمير، واتصل بالفعل، ثم حذف منصوباً؟ فالقول الأول عن سيبويه، والقول الثاني عن الأخفش.[1]

وما ذُكر آنفاً كان في شأن النعت الحقيقي، أما النعت السببي الذي يكمل منعوته بصفة من صفات اسم آخر له صلة بالمنعوت، أو هو كما قال محمد عيد " ما اتجه فيه النعت من المعنى لوصف اسم ظاهر بعده ... واتجه من حيث اللفظ إلى المتبوع السابق عليه (المنعوت)ووجدت الصلة بين المنعوت المتقدم والموصوف المتأخر بضمير يحمله الاسم اللاحق"[2]

ونجد الضمير رابطاً في النعت السببي في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا﴾ النساء: 75.

فالنعت هو كلمة (الظالم)، والاسم السابق لها (القرية)، والاسم اللاحق (أهلها) والرابط بينهما الضمير (الهاء) المتصل بالاسم اللاحق (أهلها)..

وكما في الخبر والحال قد يكون النعت (الصفة) شبه جملة مكونة من الظرف أو الجار والمجرور التامين، ونجد مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَٰذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ الأنعام:7

فالجار والمجرور (في قرطاس) متعلقان بمحذوف تقديره (كائن أو كان)، وفي المحذوف المقدر ضمير مستتر يعود على (الكتاب)، ونجد أن الجار والمجرور قد خصصا الكتاب، وضيقا دائرة عمومه فهما في موضع الصفة لمجيئهما بعد نكرة.

جملة الصلة:

لكل موصول صلة، ويقصد بالصلة: ما اتصل بالموصول مباشرة دون فاصل بينهما ليوضح به المتكلم المراد من الموصول. والموصولات نوعان: اسمية وحرفية. وتتميز الموصولات الاسمية عن الموصولات الحرفية بأن الموصولات الاسمية لابد في صلتها من كائن يعود إلى الموصول ليحصل به الربط والسبك بين الموصول وصلته، فجملة الصلة مع عائدها يوضحان مفهوم الاسم الموصول.

---

(1) التصريح 116/2, وانظر مغني اللبيب 653

(2) النحو المصفى 576

والجملة التي تقع صلة لابد أن تتوافر فيها شروط كأن تكون خبرية، وأن تكون خالية من التعجب، وألاّ تكون مفتقرة لكلام قبلها، وأن تشتمل على ضمير يعود على الاسم الموصول [1]، فالارتباط بين الاسم الموصول والصلة لا يتحقق إلا بهذا الضمير، وبدون هذا الضمير تنفك العلاقة بين الموصول وصلته، فلا يتبين المعنى الذي يُهدف إليه منهما.

والاسم الموصول في دلالته ينقسم إلى: اسم موصول خاص وهو ثمانية أسماء: الذي والتي، واللذان واللتان، والذين، واللاتي واللائي، والألى، واسم موصول مشترك وألفاظه أشهرها: من، وما، وأل، وذو وذات، وذا، وأيّ.

وفي الاسم الموصول الخاص نجد الضمير الرابط مطابقاً للاسم الموصول في الإفراد والتثنية والجمع، وفي التذكير والتأنيث، ومثال ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ فصلت: 29.

فجملة (أضلانا) هي صلة الموصول (اللذين)، والاسم الموصول قد جاء مثنى، والرابط بينهما (ألف الاثنين)، وهو مطابق للاسم الموصول في التثنية والتذكير، وهذا شأن كل الروابط الضميرية في الاسم الموصول الخاص، تكون مطابقة للاسم الموصول ورابطة للمعنى والسياق.

أما في الاسم الموصول المشترك فأمر مطابقة الضمير للاسم الموصول فيه وجهان:

الأول: مراعاة لفظ الاسم الموصول في الإفراد مع الجمع، وهذا الشائع والأكثر في العربية، ومثاله في القرآن قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ۖ وَجَعَلْنَا على قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ﴾ الأنعام: 25. فصلة الموصول جملة (يستمع)، وفي هذه الجملة ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على الاسم الموصول (من)، ونجد الضمير قد وافق الاسم الموصول في لفظ الإفراد. وشبيهاً بهذا قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ ۚ أَفَأَنتَ تَهْدِي الْعُمْيَ وَلَوْ كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ﴾ يونس: 43.

فصلة الموصول في الآية يمكن أن توجه ذات التوجيه فالفعل(ينظر) يحمل ضميراً يعود على الاسم الموصول (من)، وقد وافقه في لفظ الإفراد.

الثاني: مراعاة معنى الاسم الموصول: وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ۚ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ﴾ يونس42.

---

(1) انظر التكملة والتسهيل لشرح ابن عقيل 125/1

فالصلة هي جملة (يستمعون)، والضمير فيها عائد على معنى (من) وليس على لفظها، ومن مراعاة المعنى كذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُ وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا دُونَ ذَٰلِكَ وَكُنَّا لَهُمْ حَافِظِينَ﴾ الأنبياء: 82 فالصلة جملة (يغوصون)، والضمير فيها عاد على معنى الجمع في (من).

وقد يجتمع الوجهان كما في قوله تعالى ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ البقرة: 8.

ففي هذه الآية نجد أن الصلة قد طالت وهي (يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وماهم بمؤمنين) والاسم الموصول المشترك هو(من)، ونجد في الصلة ضميرين الأول منهما جاء مفرداً باعتبار اللفظ وهو الضمير المستتر في قوله (يقول)، وجاء الضمير الثاني جمعاً باعتبار المعنى في قوله (ما هم بمؤمنين)، وكذا قوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ ۚ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ النساء: 13.

فنجده قد أفرد الضمير في (يطع) و(يدخله)، وجمع الوصف الواقع حالاً من الضمير في الفعل يدخله (خالدين) باعتبار المعنى. [1]

وقد يكون الاعتبار باللفظ، ثم المعنى، ثم اللفظ، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا ۚ أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ لقمان: 6

﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ لقمان: 7.

ففي هاتين الآيتين المعنى يكمل بعضه بعضاً وبين الآيتين ترابط وثيق في السياق، فنجده قد أفرد الضمير المستتر في الفعل (يشتري) أي: هو، ثم قال (أولئك لهم عذاب مهين) فجمع اسم الإشارة، ثم قال (وإذا تتلى عليه آياتنا) فأفرد الضمير مرة أخرى. فانتقل من مراعاة للفظ, إلى مراعاة للمعنى, ثم إلى مراعاة للفظ مرة أخرى .

(1) معني اللبيب 655

والضمير الرابط في جملة الصلة يمكن أن يخلفه الاسم الظاهر وهذا قليل، وذلك ما ذهب إليه الزمخشري في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ الأنعام: 1

ولكون العطف بـ(ثم) على الجملة الفعلية ضعيف فإنه يلزمه أن يكون من هذا القليل، فيكون الأصل (كفروا به) بدلاً من (كفروا بربهم) [1], وهنا قد أناب الاسم الظاهر عن الضمير، وإنابة الاسم عن المضمر يكون لكون الجملتين كالجملة الواحدة، وبهذه الإنابة يتحقق الربط القوي بينهما. وكما في جملة الخبر وجملة الحال، وجملة الصفة، يمكن أن تكون الصلة شبه جملة، وحينها يكون متعلق الظرف أو الجار والمجرور المحذوف مقدراً .(استقر) [2] والعائد ضمير مطابق متعلق بالاسم الموصول. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ﴾ آل عمران: 96.

فنجد أن الصلة هي (ببكة)، جار ومجرور متعلقان بمحذوف تقديره (استقر) صلة الموصول (الذي) ومن الموصولات أيضاً (أل) الموصولة، و(أل) هذه لا بد أن تكون صلتها صفة صريحة خالصة للوصفية كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة وغيرها، وهذه الصلة في حقيقتها هي اسم في اللفظ وفعل في المعنى، ومن ثم حسن عطف الفعل عليها ونجد ذلك في قوله تعالى: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾ العاديات: 3. وكذا قوله ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾ الحديد: 18.

ففي الآية نجد أن (أل) الموصولة جاء عائدها باعتبار المعنى جمعاً مع الجمع، ومفرداً مع المفرد، مؤنثاً مع المؤنث، ومذكراً مع المذكر. والضمير الرابط في جملة الصلة يعرب على حسب موقعه في جملة الصلة، كما يجب ذكره إذا لم يصلح الباقي بعد حذفه لأن يكون صلة سواء أكان ضمير رفع، أم نصب، أم جر، كما يجوز حذفه إن لم يقع بحذفه التباس في كل المواقع الإعرابية كما يلي:

1- في الرفع: يجوز حذف العائد المرفوع إذا كان مبتدأ، وكان خبره مفرداً، بشرط طول الصلة، وجاء ذلك في القرآن في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَٰهٌ ۚ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾ الزخرف: 84.

---

(1) انظر الكشاف للزمخشري 4/2, وانظر البحر المحيط430/4

(2) همع الهوامع للسيوطي340/1

والتقدير (وهو الذي هو في السماء إله)، أما إذا لم تطل الصلة فالحذف قليل، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ الأنعام: 154وذلك في قراءة الرفع، والتقدير (هو أحسنُ) [1]، فالصلة لم تطل، ومع ذلك وقع الحذف وهو قليل.

أما الضمير المبتدأ مع (أيّ) الموصولة فيحذف وإن لم تطل الصلة، وذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ مريم: 69

فنجد (أيّ) هنا قد بُنيت؛ لأنها مضافة وحذف صدر صلتها ونقصد بصدر صلتها الضمير (المبتدأ)، والتقدير (أيهم هو أشد)

2-في النصب: يجوز حذف العائد المنصوب بشرطين: أولهما أن يكون العائد ضميراً متصلاً، وثانيهما أن يكون منصوباً بفعل تام، أو وصف المنصوب بالفعل التام، وقد جاء حذف العائد المنصوب في القرآن في مواطن منها قوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ المدثر: 11. أي: خلقته (فحذف الضمير الهاء)، وكذا قوله تعالى: ﴿أَهَٰذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ لفرقان: 41. أي: بعثه الله رسولاً فقد حذف الضمير العائد المنصوب في الآيتين الكريمتين؛ وذلك لدلالة المعنى عليه.

3- في الجر: والجر قد يكون بالإضافة وقد يكون بالحرف، أما في حالة الجر بالإضافة فلا يحذف العائد المجرور إلا إذا كان مجروراً بإضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال [2]، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ ۖ إِنَّمَا تَقْضِي هَٰذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ طه: 72. والتقدير ما أنت قاضيه، فحذف الهاء وهي الضمير العائد، وقد اتصلت باسم فاعل دل على الحال والاستقبال.

أما إذا كان الضمير مجروراً بالحرف فلا يحذف العائد إلا إذا دخل على الموصول حرف جر مثله، لفظاً ومعنى واتفق العامل فيهما مادة، ونجد ذلك في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ المؤمنون: 33. فقد جاز حذف العائد المجرور لكون الموصول (ما) جاء مجروراً بحرف الجر(من) المدغمة في (ما)، وهو ذات الحرف الذي جر العائد، والتقدير (مما تشربون منه) كما اتحد العاملان في المادة.

---

(1) انظر التكملة والتسهيل 131/1

(2) انظر التكملة والتسهيل 134/1

جملة الشرط وجوابه:

كثيراً ما نجد في أساليب اللغة العربية المشتملة على جملة شرط وجواب أن اسم الشرط إذا وقع مبتدأ فإن جملة جواب الشرط تشتمل على ضمير يعود على ذاك المبتدأ، وإذا وقع اسم الشرط مفعولا به، فإن جملة الجواب تشتمل على ضمير يعود على المفعول به المقدم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**مَّن** يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ۖ وَمَن تولى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ النساء: 80.

نجد في هذه الآية أن اسم الشرط (من) قد وقع مبتدأ، فجاء في الفعلين (يطع وأطاع) ضميران يعودان إلى اسم الشرط، ومنه كذلك قوله تعالى: ﴿**فَمَن** يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَّا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ المائدة: 115.

فنجد في الفعل (يكفر) ضميراً يعود على اسم الشرط (من)، والضمير في (أعذبه) يعود على (من) أيضاً، وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ۚ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ المزمل: 20.

فـ(ما) مفعول به، والضمير (الهاء) في تجدوه عائد عليه، وشبيه ذلك قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا ۗ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ البقرة: 106.

معمول الصفة المشبهة:

ومعمول الصفة المشبهة لا يربطه إلا الضمير، نحو: عمرو حسن طبعه، فالطبع فاعل الصفة المشبهة (حسن)، التي تعمل عمل الفعل والرابط هو الضمير (الهاء)، وفي القرآن الكريم نجد ذلك في قوله تعالى: ﴿**رَبَّنَا** أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا﴾ النساء: 75، ففي الآية (أهلها) فاعل الصفة المشبهة باسم الفاعل(الظالم)، والرابط فيها الضمير الهاء في (أهلها)، والربط بالضمير هنا حتمي لعدم وجود رابط آخر.

الجملة التفسيرية:

والجملة التفسيرية هي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه، ذلك كقوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ ۖ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ آل عمران: 59. فخلق هو مَا بعده

تَفْسِير لمثل آدم [1]، والرابط فيها الضمير في (خلقه) وكذا قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ الصف: 10. فجملة (تؤمنون) تفسير للتجارة والرابط فيها الضمير.

بدل البعض وبدل الاشتمال:

أولاً: بدل البعض من كل هو بدل جزء من كل، وهذا النوع لابد فيه من ضمير رابط، وذلك مثل قولك (أكلت الخبز نصفه) فـ(نصفه) بدل بعض من الخبز والضمير(الهاء) رابط بينهما. ونجد ذلك في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ۚ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ المائدة: 71. فـ (كثير) بدل بعض من كل، وقد تم الربط فيها بالضمير.

ثانياً: بدل الاشتمال: وهو يدل على شيء من شيء يشتمل عامله على معناه نحو (أعجبني البلبل صوته) فـ(صوته) بدل اشتمال من البلبل، والرابط بينهما الضمير الهاء. وفي القرآن الكريم نجد ذلك في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ البقرة: 217. فـ (قتال) بدل اشتمال من (الشهر)، والضمير في (فيه) يعود على (الشهر)، وهو الرابط بين البدل والمبدل منه.

وقد أشترط أكثر النحاة وجود الضمير الرابط في بدل البعض من كل وبدل الاشتمال، غير أن ابن مالك رأى وجوده أكثر، لا واجب، وقد جاء في شرح الكافية الشافية " واشترط أكثر النحويين مصاحبة بدل البعض والاشتمال ضميراً عائداً على المبدل منه، والصحيح عدم اشتراطه، لكن وجوده أكثر من عدمه "[2]، وقريباً من هذا ذهب ابن عصفور الذي يرى أنه لا يأتي دون الضمير إلا قليلاً[3]

ومن شواهد بدل البعض الخالي من الرابط على رأي ابن مالك وابن عصفور قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ آل عمران: 97. لاحتمال كون "من" بدلاً من الناس بدل بعض من كل، وقد حذف الرابط للعلم به، أي: من استطاع منهم تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴿٤﴾ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ﴿٥﴾﴾ البروج: 4–5. فقد قرا

(1) مغني اللبيب 522

(2) شرح الكافية الشافية 3/ 1279

(3) انظر شرح الجمل لابن عصفور 285/1

الجمهور (النار) بالجر فهي بدل اشتمال أي: أخدود النار [1], وقد خلا البدل من الضمير الرابط بينه وبين المبدل منه. وأمّا بدل الكل من كل فلا يحتاج إلى رابط؛ لأنه نفس المبدل منه في المعنى مثله في ذلك مثل الجملة التي هي المبتدأ نفسه في المعنى فلا تحتاج إلى رابط.

ألفاظ التوكيد:

التوكيد: هو استخدام طرق خاصة لتأكيد الكلام السابق وتقويته, وتثبيته في ذهن المتلقي, , وقد يكون ذلك بإعادة اللفظ وهو ما يعرف بالتوكيد اللفظي, أو باستعمال كلمات خاصة تؤدي إلى تقوية المعنى, وهو ما يسمى بالتوكيد المعنوي, والأخير هو الذي يخص بحثنا أي: التوكيد المعنوي الذي يكون بألفاظ (نفس- عين –كلا – كلتا – كل –جميع) وكل هذه الألفاظ لتكون توكيداً معنوياً لابد أن تضاف إلى ضمير يطابق المؤكَّد, ويكون هذا الضمير رابطاً بين المؤكِّد والمؤكِّد ومن ذلك قوله تعالى:﴿ عَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾البقرة: 31. فلفظ (كلها) توكيد معنوي اشتمل على ضمير هو (الهاء) يعود على (الأسماء) وهي مؤكَّد، وقد ربط الضمير بين اللفظين التابع والمتبوع.

ولما كان وجود الضمير في التوكيد لازماً فقد أعربوا (جميعاً) في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ البقرة: 29. توكيداً، وقال ابن مالك " حذف الضمير استغناء بنية الإضافة"[2] أي: جميعه، وفي البحر: وانتصب (جميعاً) على الحال المخلوق وهي حال مؤكدة؛ لأن لفظ (ما في الأرض) تفيد العموم فهي مراد من حيث اللفظ لـ(كل) كأنه قيل: ما في الأرض كله، ولا تدل على الاجتماع في الزمان، وهذا الفرق بين معاً وجميعًا [3], فقد أثبت لها معنى (كل)، وقد فرّق بين (معاً) المنصوبة على الحالية، و(جميعاُ) التي فيها معنى التوكيد.

وبالحديث عن الضمير الرابط في ألفاظ التوكيد نكون قد وصلنا إلى خاتمة بحثنا هذا الذي تناولنا فيه الروابط الاسمية وأثرها في سبك النص القرآني، وقد أخذنا الضمير في صوره المختلفة نموذجاً لذلك، ونسأل الله العلي القدير أن نكون قد وفقنا في جمع شوارده، ونأمل أن يستفيد منه كل مطلع ودارس.

الخاتمة:

---

(1) البحر المحيط444/10

(2) التسهيل لابن مالك 164

(3) البحر المحيط 216/1

بعد هذا السرد نصل إلى أن الضمير هو الرابط اللفظي الاسمي النصي الأكثر استعمالاً في آية القرآن الكريم، فقد أدى وظيفته تماماً في الربط بين جمل الآيات ومفرداتها، فكل آية شكلت وحدة متماسكة، وكان الضمير هو لحمة هذا التماسك، وآصرة الربط بين الألفاظ فيها، ومن خلال البحث تبين لنا أن جمل الآيات التي كانت بحاجة إلى رابط هي جمل صغرى في الأساس ولمعظمها موقع من الإعراب، إلا في جملة الصلة والجملة التفسيرية، فهاتان ليس لهما موقع من الإعراب، فالضمير فيهما لإزالة الإبهام فيما قبلهما.

ومما سبق نستنتج الآتي:

1. أن الأصل في الربط النصي في القرآن الكريم يكون بالضمير، وقد يكون هذا الضمير بارزاً أو مستتراً.
2. الضمائر في القرآن الكريم تحقق الترابط بين الجمل في الآية الواحدة بعناصرها الداخلية، وما يجاورها من جمل في آيات أخرى.
3. إذا كان الرابط في جملة الخبر ضميراً قد يكون هذا الضمير في محل رفع أو نصب أو جر، ولا يجوز حذفه على رأي الجمهور.
4. يتعين أن يكون الرابط لجملة الحال أن تكون هذه الجملة مؤكدة لما قبلها، أو فعلية فعلها ماض متلو بـ (أو)، أو تقع بعد عاطف، أو أن تكون فعلية فعلها مضارع منفي بـ(ما)، أو منفي بـ(لا)، أو غير مقترن بـ(قد).
5. تربط جملة النعت بنوعيه الحقيقي أو السببي بالضمير الملفوظ، أو المقدر، وقد يحذف هذا الضمير من جملة النعت إذا كان معلوماً من الكلام.
6. جملة الصلة في الموصول الاسمي ارتباطها بالضمير واجب؛ لأن الارتباط بين الاسم الموصول والصلة لا يتحقق إلا بهذا الضمير.
7. الجملة التفسيرية وجملة جواب الشرط المرفوع بالابتداء، ومعمول الصفة المشبهة لا يربطهما إلا الضمير ظاهراً كان أو مقدراً.
8. بدل البعض من كل، وبدل الاشتمال في القرآن الكريم لا يربطهما إلا الضمير، بينما بدل الكل من كل لا يحتاج إلى رابط؛ لأنه نفس المبدل منه في المعنى.
9. ألفاظ التوكيد المعنوي في القرآن الكريم وفي غيره لابد أن تضاف إلى ضمير يطابق المؤكَّد، ويكون هذا الضمير رابطاً بين التابع والمتبوع.

المراجع

1. أوضح المسالك لابن هشام، دار الكتب العلمية، بيروت 2003م.
2. البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق صدقي جميل، دار الفكر، بيروت.
3. البديع في نقد الشعر، أسامة بن منقذ، ت أحمد بدوي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي.
4. تحرير التحبير في صناعة الشعر وبيان إعجاز القرآن ابن أبي الإصبع، ت حفني شرف، دار إحياء التراث،
5. تحليل النص دراسة الروابط النصية في ضوء علم اللغة النصي، محود عكاشة، الرشد, 2014م.

6. التكملة والتسهيل لشرح ابن عقيل، د. عبد الفتاح فرح، مكتبة الرشد، الرياض, 2010م.
7. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، دار الفكر العربي، ط1 2008م.
8. جامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني، دار الحديث القاهرة, 2005م.
9. الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، لمحمود صافي، دار الرشيد، دمشق وبيروت، بدون.
10. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، ضبط يوسف البقاعي، دار الفكر، بيروت, 2003م.
11. حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت 1997م.
12. الدر المصون للسمين الحلبي، تحقيق أحمد الخراط، دار القلم، دمشق.
13. دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، ت محمود شاكر، مكتبة الأسرة، القاهرة 2000م
14. الرابط وأثره في التراكيب العربية، د. حمزة النشرتي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة 1985م.
15. شرح الأشموني، لنور الدين الأشموني، دار الكتب العلمية بيروت ط1 1419هـ
16. شرح التصريح على التوضيح للأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت 2000م.
17. شرح الكافية الشافية لابن مالك، ت عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث ط 1.
18. شرح المفصل لابن يعيش، ت إميل يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت.
19. القواعد الأساسية للغة العربية، السيد أحمد الهاشمي، دار الكتب العلمية، بيروت 2007م.
20. كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري، ت محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية 1952م.
21. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، دار الكتاب العربي وبيروت، ط الثالثة 1407هـ
22. لسان العرب لأبي الفضل بن منظور الإفريقي المصري، مكتبة الهلال بدون.
23. مدخل إلى علم اللغة النصي، ترجمة د. فالح العجمي، جامعة الملك سعود 1999م.
24. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، ت مازن المبارك، دار الفكر، دمشق 1985م.
25. النحو المصفى لمحمد عيد، مكتبة الشباب، القاهرة، بدون، وعالم الكتب القاهرة 2005م.
26. نحو النص في ضوء التحليل اللساني للخطاب د. مصطفى النحاس، ذات السلاسل، الكويت, 2001م.
27. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي، ت عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.